سياسات الإستثمار الأجنبي و التجارة الخارجية و أثرهما على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2015/2000

آثار سلبية لسياسات متضادة

أ.يزير خيذر

جامعة الملك عبد العزيز – جدة، المملكة العربية السعودية

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى اكتشاف آثار بعض تدابير الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر في ظل الإنفتاح التجاري على العالم ، خصوصا عبر تكريس القاعدة 51/49 التي أقرتها الجزائر بقانون المالية لسنة 2009، والتي تفرض الشراكة مع نظراء محليين كما تمنع المستثمر الأجنبي من تملك المشروعات الإقتصادية بالأغلبية. كل ذلك في ظل تحرير السوق الداخلية أمام المستوردين بحرية مطلقة، وما يستنتج من هذه الدراسة هو انعدام الإنسجام بين سياستي الإستثمار الأجنبي والتجارة الخارجية (الواردات)، ما زاد من تفاقم التدهور في ميزان المدفوعات الجزائري وارتفاع فاتورة الواردات. في ظل هذه المؤشرات تبرز أهمية البدائل التمويلية ، من خلال تعبئة الإدخار المحلي عبر فسح المجال خصوصا لخدمات الصيرفة الإسلامية في المؤسسات المالية الوطنية (بنكية وغيرها) ، و تشجيع الإستثمار الأجنبي

والوطني في هذا المجال، لخلق شبكة خدمات مالية إسلامية تشمل جل شرائح المجتمع الجزائري الذي يتداول حجم كتلة نقدية تفوق الـ 60 % من القاعدة النقدية.

الكلمات المفتاحية: **الاستثمار الأجنبي المباشر؛ الانفتاح التجاري؛ ميزان المدفوعات؛ البدائل التمويلية؛ الصيرفة الإسلامية.**

***Abstract*:**

This study aimed to find out the effects of some regulations related to the foreign direct investment in Algeria, in a climate of a total commercial opening on the world economy, especially by adopting the 51/49 rule approved by Algeria in finance low 2009, which imposes a partnership with local partners and deprives the foreign investors from a major ownership of economic projects, all that in a time of a total liberation of the domestic market in importers favour. What we conclude from this study is the lack of coherence between foreign direct investment and foreign trade policies, a situation in which the Algerian balance of payment should be more deteriorated and adds up to a high level of importation. Regarding these indicators we have to reconsider the importance of financial alternatives through especially mobilization of local saving by opening the fields for Islamic finance services, and encouraging foreign and national investment in this field, to create a network of Islamic financial services that include the majority of the Algerian local market that holds 60 % of monetary base.

***Keywords*: *Foreign direct investment*; *trade openness*; *balance of payments*; *financing alternatives*; *Islamic Banking*.**

مقدمة:

يعتبر التوازن الإقتصادي لميزان المدفوعات، الهدف الأساس للسياسات الإقتصادية التي تتبناها أي حكومة في مواجهة الإنفتاح على الإقتصاد الدولي والعولمة الإقتصادية، من خلال التدفق اللامحدود لرؤوس الأموال والسلع والخدمات والعمالة عبر العالم. وفي محاولة منها لتلافي أخطار الإعتماد الإقتصادي على الموارد النفطية والغازية أساسا ، عملت الجزائر مع بداية الالفية الجديدة على انتهاج سياسات محاولة منها لتجنب الإنهيار الإقتصادي و تنويع الإقتصاد الوطني ودعم الإنتاج المحلي لدعم قطاع الصادرات ، للحفاظ على استقرار العملة الوطنية ودعم ميزان المدفوعات.

ومن بين أهم هذه السياسات التي انتهجتها الجزائر والتي لها علاقة مباشرة بميزان المدفوعات نجد: سياسة الإستثمار الأجنبي المباشر، إضافة إلى تبني سياسة الإنفتاح التجاري اللامحدود.

الإشكالية :

ما مدى انسجام سياسات الإستثمار الأجنبي المباشر مع سياسة التجارة الخارجية؟ ومالسبب في الإختلالات الكبيرة في الميزان التجاري وميزان المدفوعات الجزائري (الإرتفاع القياسي لمستويات الواردات والإستنزاف المستمر للإحتياطيات النقدية , والتدهور الملاحظ بالتالي لقيمة العملة الوطنية) ؟

أهمية الدراسة:

ترجع أهمية الدراسة إلى محاولة تسليط الضوء على السياسات التي كان لها الأثر المباشر على التوازنات الخارجية للجزائر. حيث نتوقع أن الانفتاح التجاري الذي تبنته الجزائر في بداية الفترة ينبغي أن يصاحبه سياسة استثمارية فعالة بخصوص الإستثمار الأجنبي المباشر خصوصا في ظل ما تشهده التوازنات الخارجية للجزائر من تدهور كبير ، متبوع بانهيار لقيمة العملة المحلية.

أولا : السياسة الإقتصادية - عرض نظري -

تلعب الدولة دورا محوريا في إدارة الإقتصاد بما يكفل الإستقرار والتوازن الخارجي, العمالة الكاملة , العدالة في التوزيع ، بالإضافة إلى الوظائف التقليدية مثل الأمن والدفاع والقضاء . وتعتبر السياسة الاقتصادية أداة الدولة للتدخل في الحياة الإقتصادية وذلك بغية تحقيق هدف معين، كزيادة العجز الموازني للحفاظ على التشغيل , أووضع معايير للأسعار والمداخيل لتقليص التضخم ... الخ[1].

تعريف السياسة الاقتصادية:

كما عرفت السياسة الإقتصادية في معناها الضيق بكونها "التدخل المباشر من جانب السلطات الحكومية (وزارة الإقتصاد وزارة التجارة والصناعة ...الخ) في حركة أو مجرى النظام الإقتصادي عن طريق الرقابة المباشرة للمتغيرات الإقتصادية الأساسية في الإقتصاد القومي مثل الإنتاج ,الإستثمار الأجور ,الأسعار ,التشغيل ,العمالة ,الصادرات والواردات والصرف الاجنبي ...الخ"[2].

في الإقتصاد الإسلامي تعرف السياسة الإقتصادية بكونها "مجموعة الإجراءات الإقتصادية الرامية إلى تحقيق مقاصد الشريعة في المجتمع الإسلامي في جانبها المتعلق بالنشاط الاقتصادي، ومن مهام ولي الأمر إعداد هذه السياسة وتنفيذها في المجتمع بالتعاون مع أهل العقد والحل وذي الخبرة في الاختصاص"[3].

الإطار النظري للسياسة الإقتصادية:

أ/ نظرية الإختيار العام: بناء على هذه النظرية، السياسة الإقتصادية المثلى هي التي تحقق الهدف الاقتصادي بأقل التكاليف الإجتماعية, التي يعبر عنها بدالة الخسائر في الرفاه الاجتماعي الذي يمثل تقليل فجوة انحراف الأهداف المسطرة سلفا عن تلك الأهداف الإقتصادية المرغوبة [4].

ب/ نظرية دورة الأعمال السياسية: تهتم هذه النظرية بدراسة وتحليل العلاقة التفاعلية بين السياسات الإقتصادية والإعتبارات السياسية الأخرى [5]. وقد كان الإقتصادي

الكينزي Michael kalecki [6] في العام 1944 من أوائل من أطلق عليها إسم دورة الأعمال السياسية "Political Business Cycle", حيث إن الحكومة أثناء فترة الإنتخابات تفضل تطبيق سياسة مالية توسعية مثل زيادة الانفاق العام أو تخفيض الضرائب من أجل زيادة حجم التوظيف وتخفيض معدل البطالة , ومن ثم خلق بيئة أعمال مشجعة تحفز الأفراد للتصويت مجددا لهذه الحكومة.لكن في المقابل هذا الإنتعاش في الدورة الإقتصادية يسبب فجوة تضخمية وارتفاعا في الأسعار مما يجعل الحكومة بعد إعادة انتخابها تتجه نحو كبح الطلب الكلي للقضاء على الفجوة التضخمية ومن ثم خلق انكماش في الدورة الإقتصادية إلى حين وقت الإنتخابات المقبلة [7].

وهكذا تكون سياسات الطلب الحكومية المحفزة بالأهداف السياسية سببا مباشرا لتقلبات النشاط الإقتصادي. و قد دلل Alan Blinder [8] على أثر الدوافع السياسية بما حدث في ظل إدارة الرئيس الأمريكي السابق ريتشارد نيكسون قبل انتخابات 1972م , حيث اتجهت السياسة المالية نحو زيادة حجم التشغيل والعمالة في الولايات المتحدة وكانت النتيجة تصاعد معدل التضخم بمستويات كبيرة.

ثانيا: سياسات الإستثمار الأجنبي والتجارة الخارجية في الجزائر – حالة الجزائر-

01/ سياسة الاستثمار الأجنبي و القاعدة 49/51:

تميز واقع سياسة الإستثمار الأجنبي المباشر بالجزائر خلال الفترة 2000-2015 ، بعدة خصائص لعل من أبرزها عدم استقرار النظام القانوني الخاص بالإستثمارات وتيسير الإجراءات.

كما هو معلوم يتأثر تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى اقتصاديات الدول المضيفة، بمدى استقرار النظام التشريعي المتعلق بالإستثمار عموما و الأجنبي بصفة خاصة، وهو عكس ما عليه الحال في الجزائر من خلال التغيير المستمر للنظم القانونية للإستثمار، ولعل أبرز ما يتم تغييره في كل تعديل هو تحديد الحصص للشريك الأجنبي والمحلي. فبموجب المرسوم التشريعي

12-93 المؤرخ سنة 1993، تم إلغاء قيد الحصص للشريك المحلي والأجنبي وتأكيد ذلك بالأمر رقم 01-03 أي أن حرية التملك الكامل لأي استثمار من طرف الأجانب لم تعد محظورة كما كان عليه سابقا [9]. لكن من خلال الأمر رقم 09-01 عاودت السلطات العمومية فرض قاعدة 49/51 على الإستثمارات الأجنبية [10] ضمن تدابير قانون المالية التكميلي لسنة 2009 ، والتي تنص على أن للمستثمر المحلي الحق في الحصول على 51 % على الأقل في أي مشروع مع شريك أجنبي، بالإضافة إلى عدم إمكانية استرجاع المستثمر الأجنبي لرأس ماله إلا بعد 25 سنة من النشاط وإلغاء حق المستثمر الأجنبي في شراء العقار.

يأتي ذلك رغم تعهد الدولة بعدم تغيير الإطار التشريعي الذي يحكم الإستثمارات، الذي قد يتم في ظله إبرام عقود أو اتفاقيات استثمار، حيث ورد من ضمن الضمانات التي منحها المشرع الجزائري للمستثمرين في الأمر01-03 ما نصت عليه المادة 15 من نفس الأمر والتي تقتضي" بأن لا تطبق المراجعات أو الإلغاءات التي قد تطرأ في المستقبل على الاستثمارات المنجزة في إطار هذا الأمر إلا إذا طلب ذلك المستثمر بصراحة".

الجدول (01) تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوارد للجزائر خلال الفترة 2000-2012 الوحدة: مليار دولار

	السنوات												
المؤشر	00	01	02	03	04	05	06	07	08	09	10	11	12
الاستثمار الأجنبي الوارد	0.44	1.2	1	0.6	0.9	1	1.8	1.7	2.6	2.7	2.3	2.6	1.5
نسبة النمو %	//	173	11-	40-	39	22	66	7-	56	6	17-	13	42-

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على مؤشرات بنك الجزائر.

يلاحظ من خلال نتائج الجدول تذبذبا واضحا لمستوى تدفقات الإستثمار الأجنبي المباشر وخصوصا بعد سنة 2009 حيث تناقص حجمه بنسبة 42 %، اين بلغ حجمه مستوى 1.5 مليار دولار بعدما بلغ سنة 2009 مستوى 2.7 مليار دولار دولار ويعود ذلك في تقديرنا مثلما اشرنا اليه سابقا إلى انعدام الإستقرار التشريعي وتعدد الأنظمة القانونية المتعلقة

بالإستثماروخصوصا الزام المستثمرين الاجانب بالدخول في شراكات مع متعاملين محليين على اساس القاعدة 51/49.

الشكل (01): الإستثمار الأجنبي المباشر في بعض الدول لسنة 2015 الوحدة: مليار دولار

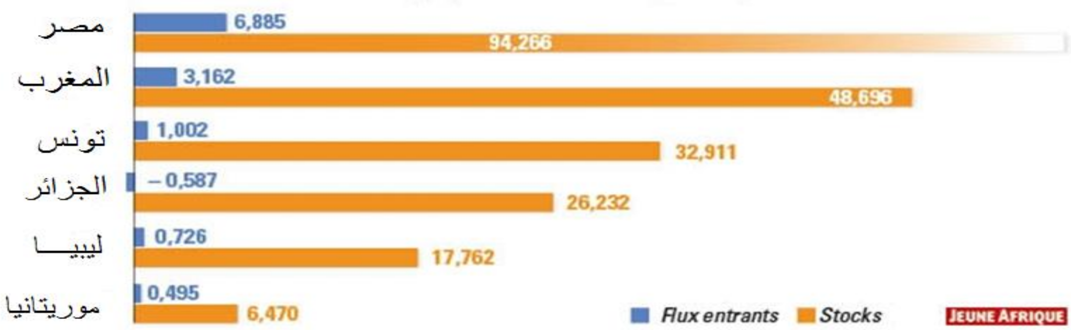

المصدر: (بتصرف) مجلة Jeune Afrique ، العدد 2977 بتاريخ 2018/01/28.

يلاحظ من خلال الشكل(01) أعلاه التراجع الكبير لترتيب الجزائر فيما يخص التدفقات الجديدة للإستثمار الاجنبي المباشر لسنة 2015 كمثال ، بل وصل الأمر إلى هروب نسبة من رؤوس الأموال من الإقتصاد الوطني على عكس العديد من دول الجوار الإفريقي العربية ومصر، حيث سجلت تحويل ما يفوق 580 مليون دولار في سنة واحدة. وهذا مؤشر خطير يعكس في تصورنا ردة الفعل الطبيعية للسياسات التقييدية تجاه الإستثمار الأجنبي المباشر وخصوصا القاعدة 49/51.

قيود أخرى على الإستثمار الأجنبي في الجزائر:

يمكن تلخيصها في القيود القانونية المتعلقة بالتحفيزات الضريبية للمستثمر سواء في مرحلة الإنجاز أو الإستغلال،بالإضافة إلى نزع الملكية من جانب الدولة بدعوى المنفعة العامة. حيث من خلال استقراء قوانين الإستثمار المتعددة، نجد أنه حتى يستفيد المستثمر من المزايا

والتحفيزات المنصوص عليها ، يجب عليه اتباع العديد من الإجراءات البيروقراطية الطويلة. وكمثال نجد انه رغم أن قانون الإستثمار(الأمر رقم 03/01) نص على الإعفاء من الرسم على القيمة المضافة على السلع والخدمات المستوردة والمقتناة محليا والتي تدخل مباشرة في الاستثمار إلا أن صدور المرسوم التنفيذي رقم 08/07 المؤرخ في 2007/01/11 ، يستثني مجموعة من السلع والخدمات من المزايا المذكورة في القانون السابق الذكر، وهذا يشكل قيدا ويزيد من عدم اليقين لدى المستثمر الأجنبي.أما في مرحلة الإستغلال فنجد مثلا أن المادة 35 من الأمر 01/09 اشترط ضرورة إنشاء أكثر من 100 منصب شغل عند بداية الإستغلال كشرط للإستفادة من المزايا، وهذا في تقديرنا يعد قيدا قد يصعب على المستثمر الوفاء به في بداية النشاط، وهو ما ينفره من مناخ الأعمال في الإقتصاد الجزائري.

02/ سياسة التجارة الخارجية في الجزائر:

تعرضت الجزائر - إلى جانب المشاكل السياسية والأمنية- إلى اختلالات هيكلية عميقة بداية سنة 1992 تمثلت في المديونية الخارجية، عجز الميزانية، التضخم ، الأمر الذي فرض على الجزائر الشروع في إصلاحات اقتصادية عميقة مست جميع القطاعات بما في ذلك قطاع التجارة الخارجية, حيث تم إلغاء القيود المتعلقة بالإستيراد في أفريل 1994 وذلك على مراحل (إلغاء قيود تمويل المواد الإستهلاكية المستوردة بالعملة الصعبة - وكذلك القيود المتعلقة باستيراد المعدات الصناعية و إزالة الحدود المفروضة على آجال سداد إئتمانات المستوردين ومنه السماح لاستيراد كل السلع عدا المحظورة منها).

وفي إطار الانفتاح على الاقتصاد الدولي تم تخفيف الحماية الجمركية، حيث تم تخفيض الحد الأقصى لهذه الرسوم من 60 % إلى 50 % سنة 1996 ، وفي سنة 1997 تم تخفيضه إلى 45 %. و تم حصر قائمة المواد الممنوعة من الإستيراد في ثلاث مواد فقط تم إلغاؤها في منتصف 1995 ،أما في جانب الصادرات فإن قائمة المواد الممنوعة من التصدير والتي كانت تضم 20 مادة تم إلغائها، وبحلول سنة 1996 أصبح نظام التجارة الخارجية للجزائر خاليا من القيود الكمية[11].

وضعت الجزائر قيد التنفيذ برنامجا لتحرير تجارتها الخارجية بداية من سنة 1994 ، اعتمد هذا البرنامج على المبدأ العام لحرية الإستيراد لكل العملاء الإقتصاديين، حيث يتضمن الوجه الجديد لسياسة الإستيراد تفكيك الآليات الموضوعة سنة 1992 ، الذي تأسس بهدف التحكم في مصادر العملات الأجنبية. أما على مستوى تمويل الواردات فتم التعديل من طرف بنك الجزائر , حيث وضع هذا الأخير الشروط الجديدة لتمويل عمليات الإستيراد، وأعطيت للبنوك المعتمدة لسياسة الإستيراد مسؤولية ممارسة الرقابة لضمان التحقيق الجديد لنشاط الإستيراد والتأكد من قدرة المستورد ماليا ،أو تقديم ضمانات مناسبة كفيلة بدفع ثمن الإستيراد أو خدمة القرض محل العقد(12).

منح حق استيراد السلع والبضائع إلى كل عميل اقتصادي يملك سجلا تجاريا ، وابتداء من سبتمبر1994 أصبح مصطلح العميل الإقتصادي يمس حتى الحرفيين، وان لم يكونوا بالضرورة مسجلين ضمن السجل التجاري ، حيث يمكنهم التسجيل في سجل الحرف أو البضائع ، وتم إلغاء القيود على الإستيراد ابتداء من سنة 1995 وجعلت من التعريفة الجمركية الوسيلة الوحيدة والمفضلة لسياسات الإستيراد ، حيث تتحقق عمليات الإستيراد دون إجراءات إدارية باستثناء خطوات التصريح الإحصائي المسبقة لاستيراد المنتجات الغذائية الإستراتيجية ،أو ذات الضرورة القصوى(13).

الجدول رقم (02) الارقام القياسية للواردات الجزائرية خلال الفترة 1997-2005. (1997= 100%)

نوع الواردات	1997	1998	1999	2000	2001	2002	2003	2004	2005
التجهيزات الفلاحية والصناعية	% 100	% 109	% 113	% 107	%129	%160	% 179	%256	%300
المواد الاولية والمنتجات الشبه نهائية	% 100	% 108	% 106	% 113	%114	%139	% 170	%215	%229
باقي الواردات	%100	%103	%110	%122	%109	%143	%149	%197	%202
مجموع الواردات	%100	%106	%110	%115	%117	%148	%164	%221	%241

المصدر: من إعداد الباحث اعتمادا على تقارير ومؤشرات بنك الجزائر

يتضح من خلال الجدول رقم (02) أن الأرقام القياسية للواردات السلعية عرفت ارتفاعا طفيفا خلال الفترة 1997- 2001 لم يتجاوز 117% ثم شرعت في الإرتفاع الكبير ابتداء من سنة 2002 ، إذ انتقلت إلى 148% سنة 2002 ثم إلى % 221 سنة 2004 وبلغت 241 % سنة 2005 .

من خلال ما سبق، و بالنظر إلى الزيادة المستمرة في الواردات السلعية، يمكن القول أن الإستثمارات الأجنبية المباشرة لم تسهم في تخفيض الواردات بمختلف أنواعها .و بالتالي يمكن استنتاج أن إستراتيجية جلب هذه الإستثمارات بهدف إحلال الواردات في الجزائر غير مؤكد فائدتها كونها لم تحقق هدفها بالمستوى الذي يخفض من الواردات خلال الفترة المدروسة كعينة زمنية (1997 -2005).

استمر تكريس الحرية المطلقة للتجارة الخارجية إلى غاية منتصف 2014، في ظل الإنفلات الكبير للواردات، لتعرف هذه السياسة مراجعة جذرية بعد تسجيل انهيار كبير في التوازنات الاقتصادية للدولة الجزائرية المعتمدة اعتمادا شبه كلي على النفط والصادرات الطاقوية في تحصيل الموارد الأجنبية والعملات الصعبة، حيث تم إلغاء أغلب تراخيص الإستيراد بنهاية سنة 2016.

في ظل ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي الوطني فإن جهود التمويل العمومي تعمل آليا على تنشيط النمو الإقتصادي للعالم الخارجي (زيادة الواردات) , وبالتالي لا تعود بالفائدة الكبيرة على البلاد. يضاف الى ذلك أن جل المشاريع الكبرى في مجال المنشآت القاعدية وغيرها منجزة في أهمها وأغلبها من قبل مؤسسات أجنبية ,كما أن الجزائر تعاني من عدم استغلال أدواتها الإنتاجية استغلالا فعالا.

03/ التحليل الوصفي لوضعية ميزان المدفوعات الجزائري: (**انظر الملحق رقم** (01))

أ/ تحليل تغيرات الاستثمار الإجنبي المباشر:

تقلص نسب تدفق الاستثمار الإجنبي المباشر ابتداء من سنة 2010، حيث بدأ الإستثمار الأجنبي المباشر المتدفق إلى الجزائر في الإنحسار من معدل 3.47 مليار دولار (أغلبها في قطاع الطاقة والمحروقات) إلى 2 مليار دولار بنسبة تقلص تقدر بـ 42 %، وهي نسبة تعكس بالنسبة للإقتصاديات المتقدمة كارثة اقتصادية حقيقية. ثم استمر التدهور في هذا القطاع سنة 2012 ليبلغ مستوى 1.54 مليار دولار أي بنسبة تقلص تقارب الـ 56% قياسا إلى سنة 2010 كسنة أساس. ليستمر التدهور بالنسبة ذاتها تقريبا للسنوات 2013-2014، ثم ليحقق ناتجا سلبيا خلال سنة 2015، أي هروب وخروج رؤوس الأموال المستثمرة سابقا في الجزائر ليبلغ مستوى (- 0.69 مليار دولار) كتدفق عكسي باتجاه العالم الخارجي.

في تقديرنا يعد هذا التطور السلبي لمستويات تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر رد فعل طبيعي للإجراءات والتدابير الإقتصادية التي أقرتها الحكومة الجزائرية في السنوات الأخيرة ابتداء من سنة 2009 عبر قانون المالية المتعلقة بشروط إقامة مشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر.

ب/ تحليل تغيرات الواردات:

أما فيما يتعلق بتطورات حجم الواردات، فنلاحظ من خلال الجدول أدناه أنه من سنة 2000 إلى 2009 ، ارتفعت قيم الواردات بنسبة تقريبا من 2 الى 4 % لكن ابتداء من سنة 2010 تضاعفت نسبة زيادة الواردات بمستويات خيالية لتبلغ معدل من 20 إلى 25 % الى غاية 2014 ثم لتنخفض سنة 2015 نظرا للقيود على الواردات التي فرضتها الحكومة الجزائرية.

ج/ أما ما يخص الميزان التجاري الجزائري:

فنلاحظ أن رصيده خارج النفط يؤكد العجز الدائم خلال فترة الدراسة 2000-2015، غير أن تطور نسبة عجز الميزان التجاري عموما تباينت خلال ثلاث فترات; الأولى من 2000

إلى 2006 والثانية من 2007 الى سنة 2013 والثالثة خلال السنوات 2014و 2015. حيث أنه خلال الفترة من 2000 إلى 2006 ، تراوحت نسبة تطور عجز الميزان التجاري خلال هذه الفترة من 2 الى 4% ، أما خلال الفترة من 2009 إلى 2013 ، فارتفعت نسبة تطور عجز الميزان التجاري بمعدل 43% ، وهو ما يمثل كارثة حقيقية على الإقتصاد الوطني، ويعود ذلك في تقديرنا إلى تأثيرات الأزمة المالية العالمية التي أثرت على الإقتصاد الجزائري تاثيرا مزدوجا ، من خلال التأثير على حجم الصادرات النفطية، والتأثير أيضا على الأسعار العالمية في ظل الإنكماش الإقتصادي العالمي وانخفاض الطلب.

أما خلال السنوات 2014 و2015 ، فقد شهدنا اندلاع أزمة الطاقة في العالم من جديد وأثرت على الإقتصاد الوطني من خلال قناتي الأسعار والحجم ، وهو ما حدا بالحكومة الجزائرية إلى فرض قيود كبيرة على الواردات بجميع أصنافها ما قلص حجمها إلى مستوى 52 مليار دولار بعد أن كانت في تزايد مطرد خلال الفترة السابقة.

04/ التحليل القياسي لأثر الإستثمار الأجنبي المباشر والتجارة الخارجية على ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000-2015.

لدراسة آثار سياسات الإستثمار الاجنبي المباشر والتجارة الخارجية على ميزان المدفوعات الجزائري ، اخترنا الاستعانة بالأسلوب الكمي أو القياسي. بحيث نأخذ في حسباننا التأثير المباشر لكل من الصادرات والواردات وكذا تغيرات تدفقات رأس المال (CF) على ميزان المدفوعات في ظل انفتاح الإقتصاد على العالم الخارجي.

يتكون النموذج فقط من معادلة ميزان المدفوعات: وتترجم رياضيا كما يلي:

$$BP = a_0 + a_1 X - a_2 M + a_3 CF + z1$$

تفسير الرموز الرياضية:

- يشير الرمز BP إلى ميزان المدفوعات , أما M فتمثل الواردات ، في حين أن X تمثل قيم الصادرات وFDI تمثل تدفق رأس المال في شكل استثمار أجنبي مباشر فقط وذلك نظرا لانعدام الاستثمار الأجنبي غير المباشر (استثمار المحفظة)، وذلك لغياب الآليات الكفيلة

باستقطاب رؤوس الأموال الأجنبية (غياب البورصة وآليات معدل الفائدة والسوق المرنة للصرف).

- تشير الرموز a3/a2/a1/a0 إلى مجموعة المعلمات التي نحاول تقديرها في النموذج الإقتصادي محل الدراسة.

- يشير الرمز Z1 ، إلى الخطا العشوائي أو أي متغيرات أخرى ذات تأثير ضعيف على المتغير التابع.

من المعادلة أعلاه يمكن اكتشاف الأثر المباشر لكل من الصادرات والواردات (التجارة الخارجية) على ميزان المدفوعات ، حيث من المفترض كما تنص عليه النظرية الإقتصادية أن يتوازن ميزان المدفوعات لصالح الدولة عند زيادة الصادرات أي التأثير الإيجابي لهذه الأخيرة على ميزان المدفوعات ، أما الواردات فينتظر أن تؤثر على ميزان المدفوعات تأثيرا سلبيا بشكل عام في غير صالح الدولة رغم أن زيادتها مثلا قد تعمل على توازن ميزان المدفوعات على الأقل من الناحية المحاسبية.

تجدر الإشارة في هذه المعادلة إلى إلغاء أثر الصادرات باعتبارها متغير خارجي عن النموذج. وهي كما أسلفنا غير متحكم في أسعارها.

توصيف النموذج القياسي المستخدم:

معادلة ميزان المدفوعات BP:

$$BP = a_0 + a_1 X - a_2 M + a_3 CF + z1$$

يتأثر ميزان المدفوعات - باعتباره بيان إقتصادي محاسبي لجميع التعاملات المالية والإقتصادية التي تحدث عبر الحدود الدولية مع العالم الخارجي - بطريقة مباشرة بتغيرات الميزان التجاري بشقيه الصادرات والواردات. ومن هنا فإن العلاقة بين هذه المتغيرات كما تبين المعادلة هي علاقة خطية ، حيث أن ميزان المدفوعات هو دالة في التغيرات التي تحدث

على متغيري الميزان التجاري . يشير الرمز x إلى كل ما يباع من سلع وخدمات إلى العالم الخارجي. أما M فتمثل كل ما يشترى من سلع وخدمات من العالم الخارجي.

لكن المشكلة التي تصادفنا في هذه المعادلة هي الإنعدام الكلي لتأثير آليات تدفق رأس المال (CF) إلى الإقتصاد الجزائري (ونقصد بها آليات معدل الفائدة وسعر الصرف) ، وهو ما يؤدي بنا إلى حصر تدفقات رأس المال في "الإستثمار الأجنبي المباشر (FDI) " فقط ، باعتبار أن آليات معدل الفائدة و أسعار الصرف المرنة غير متوفرة في الإقتصاد الجزائري (إنعدام شبه كلي للإستثمار الأجنبي غير المباشر نظرا لغياب سوق رأس المال و البورصة في الجزائر) وبالتالي ستتحول المتغيرة CF (Capital Flow) إلى المتغيرة FDI (Foreign Direct Investment) في معادلة ميزان المدفوعات.

تقدير معلمات النموذج:

من خلال ما سبق تصبح لدينا المعادلة كما يلي:

$$BP = a_0 - a_1 M + a_2 FDI + z1$$

الجدول في الملحق رقم (01) يوفر الإحصائيات المتعلقة بهذه المعادلة:

النتائج الإحصائية للدراسة باستخدام برنامج SPSS:

الجدول الأول

Model Summary[b]

Model	R	R Square	Adjusted R Square	Std. Error of the Estimate	Durbin-Watson
1	,984[a]	,968	,963	3.53074	1,529

a. Predictors: (Constant), foreign Direct Invest, Import

b. Dependent Variable: Balance of paiement

الجدول الثاني

ANOVA[b]

Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.
1	Regression	4872,326	2	2436,163	195,422	,000[a]
	Residual	162,060	13	12,466		
	Total	5034,386	15			

a. Predictors: (Constant), foreign Direct Invest, Import

b. Dependent Variable: Balance of paiement

الجدول الثالث

Coefficients[a]

Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	-5,735	2,076		-2,763	,016
	Import	-1,030	,053	-,996	-19,316	,000
	foreign Direct Invest	,959	,977	,051	,982	,344

a. Dependent Variable: Balance of paiement

التحليل الإحصائي للنتائج:

من نتائج الجدول الأول: نلاحظ بأن قيمة معامل الإرتباط الكلي R قد بلغ (0.98) , بينما بلغ معامل التحديد R^2 قيمة (0.97) , و بلغ معامل التحديد المصحح R^{-2} قيمة (0.96), مما يعني مبدئيا أن تغيرات الميزان التجاري الجزائري (الواردات خصوصا) و كذا تغيرات حجم الإستثمار الأجنبي المباشر تساهم في تفسير تغيرات مستوى ميزان المدفوعات الجزائري بنسبة متوسطة تصل إلى حدود 96 %, في حين تعزى النسبة الباقية (04 %) إلى عوامل أخرى من أهمها:

- صادرات الجزائر التي حذفناها في النموذج.

- أثر صافي تغيرات رأس المال التي حذفناها أيضا ، والإكتفاء بتغيرات مستوى تدفق الإستثمار الأجنبي المباشر إلى الإقتصاد الجزائري.

- الخطأ العشوائي.

من نتائج الجدول الثاني: والذي يحتوي قيم تحليل التباين (ANOVA), والذي نستطيع من خلاله التعرف على القوة التفسيرية للنموذج ككل عن طريقة الإحصائية F ، وكما يلاحظ من الجدول حيث نجد مستوى معنوية إحصائية عالية لإختبار F (P<0.0001) , في تقديرنا يعكس هذا المستوى من المعنوية حقيقة العلاقة بين متغيرات الإنحدار المتعدد محل الدراسة.

أما الجدول الثالث: فيلاحظ من خلاله قيمة الثابت ومعاملات الإنحدار ودلالتها الإحصائية لأثر الواردات و كذا مستوى تدفق الاستثمار الاجنبي المباشر.

نلاحظ من خلال الجدول الثالث أن:

- الواردات كانت غير معنوية من الناحية الإحصائية وذلك حسب اختبار T (عند مستوى معنوية P < 0.0001).
- الإستثمار الأجنبي المباشر كان ضعيف المعنوية من الناحية الإحصائية وذلك حسب اختبار T (عند مستوى معنوية P < 0.0001).

لكن وكما رأينا في معامل التحديد المرتفع بين المتغيرات المستقلة والمتغير التابع مع بعضها البعض (القوة التفسيرية العالية للنموذج ككل عبر احصائية F)، أما في حالة الفصل بين المتغيرين المستقلين فاننا نلاحظ عدم معنوية الإرتباط بين المتغيرين كل على حدى والمتغير التابع، وهذا يحيلنا الى استنتاج أن هناك مشكلة قياسية تسمى مشكلة الإزدواج الخطي بين متغيري الواردات والاستثمار الاجنبي المباشر.

المعادلة التقديرية لميزان المدفوعات الجزائري حسب نتائج الإحصائية للدراسة:

$$BP = -5.73 - 1.03\ M + 0.96\ FDI$$

التفسير الإقتصادي للنتائج:

- **الثابت غير المعياري** ;

تشير إشارة الثابت غير المعياري السالبة إلى حقيقة العجز الدائم في تغطية حجم الإستيعاب (الإستهلاك المحلي) ، حيث بافتراض انعدام التأثير للمتغيرات المستقلة (اقتصاد

مغلق) أي أن قيم M و FDI تساوي جميعها "0" ، فيتكون لدينا عجز في مستوى تغطية الناتج المحلي الوطني للإحتياجات الوطنية. وهو ما يظهر من خلال النتائج أعلاه . حيث يقدر هذا العجز الثابت - حسب المعادلة- بما يساوي 5.73 مليار دولار (بافتراض إقتصاد مغلق) ، وهذه النتيجة تعكس في تصورنا الحالة الجزائرية التي تعاني من عجز دائم نحو العالم الخارجي، إذا استبعدنا أثر الصادرات كلية (الصادرات النفطية وغيرها).

- **معامل الواردات:**

تشير إشارة معامل الواردات السالبة إلى الأثر السلبي للواردات على ميزان المدفوعات، وهو ما يتوافق مع النظرية الإقتصادية هذا بشكل عام. كما نلاحظ أن تأثير الواردات على ميزان المدفوعات كان تقريبا متكافئ المرونة، حيث وكما يظهر في المعادلة الأخيرة فان استيراد وحدة نقدية واحدة يساهم في تدهور ميزان المدفوعات بالنسبة ذاتها (في ظل حذف قطاع الصادرات كلية نظرا لكون أغلبها وبنسبة تقارب الـ 98 % عبارة عن صادرات نفطية).

في الواقع العملي يمكن للواردات أن تؤثر في بعض القطاعات التصديرية تأثيرا إيجابيا، كما أنه من ناحية أخرى يمكن أن تزيد من تدفق رأس المال الأجنبي نظرا لحاجة هذا الأخير إلى استيراد وسائل وأدوات الإنتاج الضرورية، أو أي تكنولوجيا خاصة لمباشرة مشروعات الإستثمار الأجنبي المباشر وهو ما لم يتحقق في الحالة الجزائرية، بحيث لم تتجاوز الصادرات خارج قطاع النفط المليار دولار خلال سنوات الدراسة، ما يؤكد الاثار السلبية الواضحة للعراقيل والتدابير الادارية التي أقرت في قوانين الاستثمار المتعددة وخاصة القاعدة 49/51.

معامل الإستثمار الأجنبي المباشر:

تشير إشارة المعامل الموجبة إلى الأثر الإيجابي المفترض (غير المؤكد) للإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات. و نلاحظ أيضا أن تأثير الإستثمار الأجنبي المباشر على ميزان المدفوعات كان تقريبا متكافئ المرونة، حيث وكما يظهر في المعادلة الأخيرة فإن حقن وحدة نقدية واحدة كاستثمار متدفق إلى داخل الإقتصاد الوطني يساهم في تحسين وضعية ميزان المدفوعات بالنسبة ذاتها تقريبا، وكان من الممكن أن يكون بنسبة أكبر، لكن وكما اسلفنا سابقا قمنا بحذف الصادرات نظرا لكون أغلبها نفط ومحروقات، والتي تعتبر متغيرا خارجيا غير

متحكم فيه، ما يجعلنا نستنتج أيضا أن الاستثمار الأجنبي المباشر لم يكن فائدة تذكر على قطاعات التصدير غير النفطية و هذا على عكس ما أثبتته الدراسات التجريبية ومنها دراسة منظمة UNCTAD [14]، حيث أشارت دراسة Limer سنة 1985 إلى العلاقة السببية بين الصادرات والإستثمار الاجنبي المباشر، وهو ما لم يتحقق في الحالة الجزائرية في تقديرنا.

05/ البدائل التمويلية لرأس المال الأجنبي ، الصيرفة الإسلامية لتعبئة الإدخار المحلي:

يتميز قطاع التمويل الإسلامي المتوافق مع قواعد الشريعة الإسلامية بامكانات واعدة نظرا لعدة أسباب من أهمها:

01/ الطابع الإحتوائي (الشمولي) :

ويعني ذلك أن التمويل الإسلامي يمكنه المساهمة في رفع معدلات النمو الإقتصادي عن طريق زيادة فرص الحصول على الخدمات المصرفية لشرائح كبيرة من السكان الذين يفتقرون إليها. فحتى اليوم، لا تزال الخدمات المالية التقليدية قاصرة عن الوصول إلى قطاع كبير من السكان المسلمين عبر العالم[15] (وذلك بالنظر للوازع العقدي وإحجام الكثير من المسلمين في الجزائر وغيرها من دول العالم عن الخدمات البنكية للمؤسسات المالية التقليدية، حيث يتداول أكثر من 60 % من حجم الكتلة النقدية في الجزائر خارج الدوائر الرسمية للإقتصاد،حسب تصريحات المسؤولين في الجزائر ، وهو ما يشكل مشكلة كبيرة للإقتصاد الجزائري و فرصة حقيقية أمام التمويل الإسلامي).

يبرز أيضا الطابع الإحتوائي للتمويل الإسلامي في خاصية المشاركة في المخاطر التي يتميز بها ، وقوة الرابطة بين الإئتمان والضمان، حيث نجده ملائما لتمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة والشركات المبتدئة، كما تظهر قيمة التمويل الإسلامي في مشروعات الإستثمار في البنية التحتية، والتي يمكن أن تحقق مكاسب في الإنتاجية وتحفز النمو الذي ينطوي على قيمة مضافة عالية. وهذا ما يحتاجه الاقتصاد الجزائري في الفترة الحالية في تصورنا ، بالنظر للضغوط على المالية العامة بسبب انهيار أسعار النفط عالميا ، و تدهور احتياطيات الصندوق الوطني

للاستثمار والمخصص لبعث المشاريع الاقتصادية الكبرى، وخاصة في قطاع مشروعات البنية التحتية.

02/ الاستقرار : يمتلك التمويل الإسلامي إمكانات لتشجيع الاستقرار المالي، لأن ميزة المشاركة في المخاطر تحد من الرفع المالي ولأن تمويله معزز بأصول حقيقية، ومن ثم فهو تمويل مضمون بالكامل .وبالإضافة إلى ذلك، تتيح البنوك الإسلامية، إلى جانب الودائع، حسابات للمشاركة في الأرباح وتحمل الخسائر يمكن أن تساعد على تخفيف الخسائر والحد من العدوى إذا أصيب القطاع المصرفي بالعسر المالي .ويؤدي هذا في الواقع إلى زيادة رأس المال الكلي الممتص للخسائر، وهو هدف أساسي من أهداف الإصلاح التنظيمي العالمي الجديد[16].

ورغم المزايا المهمة والإمكانات الواضحة التي يرتكز عليها التمويل الإسلامي، والتي تتمثل في تشجيع المشاركة والعدالة وحقوق الملكية والقواعد الأخلاقية، إلا أن الطريق لا يزال طويلا ليحقق التمويل الإسلامي إمكاناته القصوى. فهو يمثل اليوم أقل من 1% من الأصول المالية العالمية ، ولا يزال شديد التركز في أسواق محدودة، وبالتالي لا شك أن أمامه مساحة للنمو، وخاصة لأن خصائص المنتجات الإسلامية يمكن أن تكون جاذبة على نطاق أوسع بكثير.

خاتمة:

من خلال هذه الدراسة يمكننا الخروج بالنتائج التالية:

- تعاني الجزائر من عجز دائم تجاه العالم الخارجي، وذلك نظرا لضعف مستويات الإدخار وارتفاع مستويات الإستهلاك، كل ذلك في ظل ضعف مرونة الجهاز الإنتاجي.
- لم تساهم المستويات المرتفعة للواردات في الجزائر في إنعاش القطاعات التصديرية أو زيادة معينة في رأس المال الإنتاجي على الأقل، بل على العكس من ذلك، ساهمت الواردات في إضعاف بعض القطاعات التصديرية بسبب جودة المنتوج المستورد و المنافسة.

- الإستثمار الأجنبي المباشر لم يكن له فائدة واضحة تذكر على قطاعات التصدير غير النفطية، و هذا على عكس ما أثبتته الدراسات التجريبية ، وانحصر تأثير الإستثمار الأجنبي على قطاع صادرات المواد الأولية والإستخراجية (ومنها النفط خصوصا) على حساب تخلف القطاعات الأخرى.
- تتوفر الجزائر على بدائل تمويلية غاية في الأهمية، في ظل ضعف المالية العامة، وانهيار احتياطيات النقد الأجنبي وضعف قطاع الصادرات، وتتمثل هذه البدائل في تعبئة الإدخار المحلي الوطني عبر إدماج خدمات الصيرفة الإسلامية في المؤسسات المالية الوطنية (بنكية وغيرها) ، وفتح الإستثمار الأجنبي والوطني في هذا المجال لخلق شبكة

تطور وضعـــية أرصدة ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000 - 2015 — الوحدة : مليار دولار

البيان	2000	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012	2013	2014	2015
الميزان التجاري	12.3	9.6	6.7	11.14	14.3	26.5	34	34.2	40.6	7.78	18.2	25.96	20.2	9.73	0.33	-18.1
الميزان التجاري خارج النفط	8.8-	8.9-	11.4 -	12.9 -	17.2 -	19.1 -	- 19.6	- 25.4	- 36.4	- 36.6	- 37.9	45.7-	50.4-	53.6-	58-	51-
الصادرات	21.7	19.1	18.7	24.46	32.2	46.3	54.7	60.6	78.6	45.2	57.1	72.9	71.7	64.7	60	34. 6
نفط ومشتقات	21.1	18.5	18.1	24	31.5	45.6	53.6	59.6	77	44.4	56.1	71.66	70.6	63.3	58.36	33
الصادرات خارج النفط	0.6	0.56	0.6	0.47	0.68	0.74	1.13	1	1.4	0.77	0.97	1.23	1.15	1	1.63	1.5
نسبة الصادرات خارج النفط %	2.7	2.9	3.2	1.9	2.1	1.6	2	1.6	1.8	1.7	1.7	1.7	1.6	1.5	2.7	4.3
الواردات	9.35-	9.5-	12-	13.3-	18-	19.9-	- 20.7	- 26.3	38-	- 37.4	- 38.9	-46.9	-51.6	-55	- 59.67	-52.6
الاستثمار المباشر (صافي)	0.42	1.2	0.97	0.62	0.6	1	1.76	1.37	2.33	2.54	3.47	2	1.54	1.7	1.53	-0.69
الميزان الكلي	7.57	6.2	3.65	6.86	9	16.9	17.7	29.5	37	3.86	15.6	20.14	12.1	0.13	-5.9	-27.5
الميزان الكلي (خارج النفط)	- 13.53	13.3-	- 14.45	- 17.14	22.5-	28.7-	- 35.9	30-	40-	- 40.5	- 40.5	51.5-	58.5-	63.2-	64.3-	60.5-

الملحق رقم (01) : بيانات ميزان المدفوعات الجزائري خلال الفترة 2000 - 2015 — المصدر: من اعداد الباحث اعتمادا على تقارير ومؤشرات بنك الجزائر

خدمات مالية إسلامية متكاملة، تشمل جل شرائح المجتمع الجزائري الذي يتداول حجم كتلة نقدية تفوق الـ 60 % من القاعدة النقدية ووسائل الدفع الإجمالية.

الهوامش:

(1) عبد المجيد ، قدي المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية،ط3 ، (الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية،2006) ص 24.

(2) فاروق صالح الخطيب, و عبد العزيز أحمد دياب , ، دراسات متقدمة في النظرية الإقتصادية الكلية ، (جدة ، خوارزم العلمية ، 2015) ص 190.

(3) عمر شريف ، السياسات الاقتصادية وأدوات تحقيق نجاح التنمية والإستقرار في إطار النظام الاسلامي ، جامعة باتنة – الجزائر.

(4) محمد أحمد الأفندي ، السياسة الإقتصادية ، جامعة صنعاء (بدون سنة) ص 3.

(5) محمد أحمد الأفندي ، مرجع سابق، ص 07.

(6) Michal Kalecki :

إقتصادي بولوني (1899-1970) من أهم أعماله تلك التي تركزت على دراسة الدورات الإقتصادية , وقدم إنجازات كبيرة في مجال الرياضيات الإقتصادية التطبيقية , وقد كان محسوبا في البداية على التيار الإقتصادي الماركسي، ثم ربط أفكاره بالأدبيات الاقتصادية الكينزية، وقد تناولت نظريته صراع الطبقات الاقتصادية، وأيضا الأدبيات الكينزية المتعلقة بتوزيع الدخل والمنافسة الإقتصادية غير الكاملة.

متاح على: http://hetwebsite.net/het/profiles/kalecki.htm، تاريخ الدخول 2017/04/10.

(7) محمد أحمد الأفندي ، المرجع السابق.

(8) Alan Blinder" :

إقتصادي أمريكي أستاذ بقسم الإقتصاد بجامعة , Princeton ، شغل منصب مدير مساعد لمكتب الميزانية بالكونغرس (مجلس المحاسبة المالية أو هيئة الرقابة المالية والإدارية في بعض الدول)، وهو أحد أعضاء لجنة المستشارين الاقتصاديين للرئيس بيل كلينتون .كما شغل منصب نائب رئيس مكتب محافظي نظام الاحتياطي الفدرالي بين سنتي 1994-1996.

متاح على: blinderhttp://princeton.edu/ تاريخ الدخول 2017/04/10.

(9) عبد الكريم بعداش ، الإستثمار الأجنبي المباشر وآثاره على الإقتصاد الوطني ، رسالة دكتوراه في العلوم الإقتصادية تخصص النقود والمالية (جامعة الجزائر، 2008) ، ص 175.

(10) قانون المالية التكميلي، الأمر رقم 09-01 المؤرخ في 22 جويلية 2009 (نص تشريعي صادر عن رئاسة الجمهورية) لسنة2009 ، الجريدة الرسمية، العدد 44 .

(11) فيصل بهلولي ، التجارة الخارجية الجزائرية بين اتفاق الشراكة الأورومتوسطية والانضمام إلى منظمة التجارة العالمية ، مجلة الباحث، (جامعة البليدة ، الجزائر) العدد 11/ 2012.

(12) عبد العزيز عبدوس ، سياسة الإنفتاح التجاري ودورها في رفع القدرة التنافسية للدول – دراسة حالة الجزائر، رسالة دكتوراه , جامعة تلمسان /الجزائر، 2011، ص 316.

(13) عبد العزيز عبدوس ، مرجع سابق ، ص 317.

(14) دراسة UNCTAD / DTCI 1996 /(96-9) .

(15) كريستين لاغارد ، إطلاق الإمكانات الواعدة للتمويل الإسلامي ، مؤتمر التمويل الإسلامي الكويت ، 2015/11/11 ص 2.

(16) كريستين لاغارد ، مرجع سابق ، ص 2.

* كريستين لاغارد: (1956/01/01)

اقتصادية فرنسية ، تشغل حاليا منصب مديرة صندوق النقد الدولي، عينت سابقا كوزيرة للمالية والشؤون الاقتصادية والصناعية ووزيرة سابقة للتجارة في فرنسا.